



انعكاسات تطبيق الحكومة الإلكترونية على تطوير خدمات الإدارة المحلية في الجزائر

## Implications of Applying E-Government on the Development of Local Administration Services in Algeria

د. بدوي سامية

أستاذة بحث قسم ب، المعهد الوطني للبحث في التربية  
مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

[Sayah.2013@yahoo.fr](mailto:Sayah.2013@yahoo.fr)

د. منصور هوارى

أستاذ مساعد قسم ب، المركز الجامعي النعامة  
مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

[Samiabedoui5@gmail.com](mailto:Samiabedoui5@gmail.com)

الملخص:

تبنّت الجزائر مشروع الحكومة الإلكترونية كغيرها من الدول للانتقال من حكومة تقليدية إلى حكومة رقمية، ووضعت لذلك مخططاً استراتيجياً سنة 2008 أطلق عليه مسمى "الجزائر الإلكترونية 2013". هذه الدراسة تهدف إلى تشخيص وتحليل واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومدى تحقيق المشروع، هذا بالاعتماد على تقارير ومؤشرات هيئة الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية. خلصت الدراسة إلى عدم جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، فالمشروع لم يتعدى المراحل الأولى من التطبيق وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها ضعف البنية التحتية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الكلمات المفتاحية: حكومة إلكترونية، استراتيجية جزائر الكترونية، EPI، EGDI.

### Abstract:

Algeria adopted the e-government project like other countries to move from a traditional government to an electronic government, therefore developed a strategic plan in 2008 called "E-Algeria 2013", this study aims to diagnose and analyse the reality of e-government in Algeria and the extent project's achievement, based on the United Nations Reports and indicators of e-government development.

The study concluded that the e-government in Algeria is not ready, because the project did not exceed the early stages of implementation, and this is due to several reasons, the most important of which is the weakness of basic information and communications technology.

**Key words:** E-government; E-Algeria strategy; EGDI; EPI.

مقدمة:

عرف العالم في العقود الأخيرة ثورة هائلة في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح التقدم التكنولوجي هو المحرك الرئيسي للعالم وبه يقاس تطور الأمم وازدهارها، ما جعل العالم يدرك أهمية المعلوماتية، فسعت غالبية دول العالم إلى تطوير نظام رقمي سريع وإشراكه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا بهدف تحسين الخدمات الحكومية. فبعدها كان القطاع الحكومي يتسم بالبيروقراطية، أضحت تميزه السرعة، السهولة والمرونة بدخول التكنولوجيا له، ما أدى إلى بروز مفهوم جديد هو مصطلح "الحكومة الإلكترونية"، الذي تتمحور دراستنا حوله. فالجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تطوير نموذج حكومتها من المفهوم الكلاسيكي إلى المفهوم الإلكتروني الحديث. وعليه نطرح السؤال التالي: ما هو واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر؟

فرضيات البحث: وللإجابة عن السؤال المطروح نضع الفرضيتين التاليتين:

-يوجد تطبيق جزئي للحكومة الإلكترونية في الجزائر.

-يجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود من أجل توفير البنية التحتية الأساسية لإرساء معالم الحكومة الإلكترونية.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد على مستوى الحكومات بموضوع الحكومة الإلكترونية. وأن موضوع الحكومة الإلكترونية في منتهى الحداثة، وكذا باعتباره موضوع لم يوفى حقه من العناية العلمية خاصة في الجزائر.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

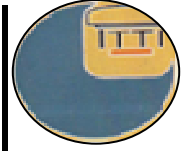
-الوقوف على الإطار النظري للحكومة الإلكترونية.

-تسليط الضوء على الواقع المعلوماتي والتكنولوجي في الجزائر ومدى جاهزيته لاستيعاب التغيير في تقديم واستقبال الخدمات العمومية.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. الاستعانة بمختلف الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة (شوفي و خليل، 2016) بعنوان "الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إنجازات الحكومة الالكترونية في الجزائر والمعوقات التي تواجه تجسيد المشروع على ارض الواقع، مع تبيان مكمّن الخلل في عدم التقدم في إنجاز هذا المشروع، وهذا من خلال تحليل تقارير الأمم



المتحدة حول الحكومة الإلكترونية ودراسة ميدانية لتجربة قطاع الضمان الاجتماعي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق التحول الإلكتروني غير فعالة.

دراسة (حططاش، 2018) بعنوان "دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013"، هدفت إلى تقييم مدى تأثير مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 على مختلف أوجه إدارة العلاقة مع المواطن في المجتمع الجزائري خلال الفترة 2008-2017، عن طريق التقييم العام للحكومة الإلكترونية بالاعتماد على التحليل، التشخيص، المقارنة ومؤشرات منظمة الأمم المتحدة وكذا التقييم الوظيفي باستعمال الاستبيان. وأثبتت أن المبادرة الجزائرية لم تنجح في إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر حيث أن الجزائر لا تزال تعرف فجوة رقمية كبيرة مع غالبية دول العالم، وهو ما انعكس على ضعف استراتيجية إدارة العلاقة مع المواطن في المنظمات العمومية وعلى أداء مواقعها الإلكترونية.

بعد استعراض مختلف الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحكومة الإلكترونية والتي توصلت إلى نتائج مختلفة باختلاف ميدان تطبيقها من حيث البعد المكاني والزمني فضلا عن اختلاف الأدوات المنهجية والوسائل المستعملة، إلا أنها اتفقت على أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر لا زال في مهده ومراحله الأولى.

سنحاول من خلال هذه دراسة الوقوف على حقيقة أو واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 وهذا بالاعتماد على تقارير ومؤشرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.

## 1. الحكومة الإلكترونية:

1.1- مفهوم الحكومة الإلكترونية: تم تقديم تعريفات متعددة ومتنوعة حول الحكومة الإلكترونية، والتعدد والتنوع سمعان تميزان مسألة تعريف مختلف المصطلحات ولا يكاد مفهوم الحكومة الإلكترونية يخرج عن هذا النطاق خاصة وأنه يعتبر مفهوما حديثا ومعاصرا، وسوف نقدم البعض منها:

عرفت هيئة الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها من قبل الحكومة لتوفير المعلومات والخدمات العامة للمواطنين" وعلى نطاق أوسع، يمكن الإشارة إلى الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة لتبسط ودمج عمليات سير العمل، لإدارة البيانات والمعلومات بشكل فعال، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توسيع قنوات الاتصال للمشاركة وتمكن المواطنين منها (UNDESA, 2014, p. 02). تتضمن الحكومة الإلكترونية ثلاثة أنواع من التفاعلات:

- الحكومة إلى الحكومة (G2G).

- الحكومة إلى الأعمال (G2B).

- الحكومة إلى المواطن (G2C).

في حين عرفها البنك الدولي على أنها "الأنظمة الحكومية التي تديرها أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تغير العلاقات بين المواطنين، رجال الأعمال والوكالات الحكومية الأخرى، من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، تعزيز تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية، تعزيز حق المساءلة وفي الأخير تحسين كفاءة الحكومة" (WBG, 2002, p. 02).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتطلق مصطلح الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الانترنت، لتحقيق حكومة أفضل"، حيث أن الحكومة الإلكترونية يمكن استخدامها كأداة قوية لإصلاح الهياكل، الأساليب وثقافة الحكومة وجعلها أكثر كفاءة، توجيهها وشفافية (OECD, 2003, p. 13).

كتعريف أشمل للحكومة الإلكترونية "هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة" (بومروان، 2014، صفحة 19).

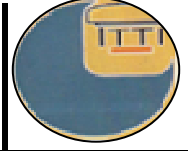
تتميز الحكومة الإلكترونية عن الحكومة التقليدية بأنها إدارة بدون أوراق (استمارات وفواتير إلكترونية، معاملات عبر البريد الإلكتروني والصوتي)، وكذا تقديم الخدمات عن بعد وعلى مدار الأسبوع دون انقطاع أو توقف، في حين أن الحكومة التقليدية مقيدة بمكان، توقيت وأيام عمل محددة.

2.1- مراحل التحول للحكومة الإلكترونية: مراحل التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية تتمثل في (محمد، 2016، الصفحات 53-57):

المرحلة الأولى: الفهرسة والتفاعل

تتركز الجهود في المرحلة الأولى حول التمكين من الحضور المباشر (على الخط) للحكومة ويتم بهذه الفترة بناء الصفحات الإلكترونية والنماذج مباشرة **online**، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات محدودة، وهي عبارة عن صفحات فهارس تكون بها وثائق إلكترونية مرتبه بحيث يمكن للمواطن البحث فيها وإيجاد المعلومات الحكومية ذات الاهتمام واستجلاب النماذج الضرورية وعرضها على الشبكة المعلوماتية.

ولأن الحكومة في هذه المرحلة لا تملك الخبرة الكافية فهي تفضل تقليل المخاطرة بإنجاز مشروع صغير، وطبقا لذلك فإن عدد المواطنين الذين يبحثون عن المعلومات الحكومية على الشبكة.



يستمر المواطنون في هذه المرحلة في استخدام الخدمات القائمة مثل الاتصال بالهاتف والحضور الشخصي لمكاتب الخدمة، لكن بشكل أقل. لا تقدم هذه المرحلة الكثير من الخدمات للمستخدم، إلا أنه مع زيادة الاستخدام يزداد حجم المعلومات المعروضة على الموقع وتبدو الحاجة جلية لإيجاد موقع فهرسه **index site** يقدم ارتباطات لمواقع أخرى.

خلال هذه المرحلة يجب تحديد مسؤولية من يجيب على الرسائل الإلكترونية **e-mails**، إذ يحتوي الموقع عادة على عناوين بريد إلكتروني لتلقي أسئلة من مستخدمي الموقع، فقد تكون هذه الأسئلة خارج إمكانيات واختصاص المسؤول على الموقع لذا يجب تحديد إجراء معين للتعامل مع هذه الرسائل وكيفية التعامل معها.

#### المرحلة الثانية: التعامل المباشر

مع تطور المواقع الإلكترونية للحكومة، تزداد قناعة الموظفين والمواطنين بأهمية قيمة الشبكة المعلوماتية (الانترنت) كقناة خدمية أخرى وتزداد الرغبة في استغلالها، مما يشجع المواطنين على الإيفاء بمتطلبات الحكومة على الخط مباشرة بدلا من الذهاب إلى أماكن محددة لإنجاز أعمال ورقية، ويعطي التعامل الإلكتروني أملا في تحسين كفاءة كل من المواطن العميل والمؤسسة بدلا من الجدولة البسيطة للمعلومات (الفهرسة).

تعد هذه المرحلة بداية الحكومة الإلكترونية كحركة ثورية لتغيير طريقة تعامل الجماهير مع الحكومة، وتعزز هذه المرحلة تعامل المواطن مع الحكومة على الخط مباشرة (**online**) موفرة ساعات طويلة من العمل الورقي، متاعب السفر إلى المكاتب الحكومية ووقت الانتظار في طوابير مملّة وتعد عمليات تسجيل المركبات الآلية ودفع الضرائب مباشرة على الخط بداية الخدمات المعتمدة على التعامل المباشر عن طريق الاتصال في كلا الاتجاهين، إذ يتعامل المواطن مع الحكومة مباشرة عن طريق تعبئة النماذج الخاصة بالمعاملة على الخط مباشرة وتستجيب الحكومة بمنح الموافقة والإيصالات.

المواطن في هذه المرحلة يلعب دورا إيجابيا، ليس فقط من خلال إجراء المعاملات مباشرة على الخط، ولكن من خلال المساهمة أيضا في المنتديات المباشرة (**online forums**) التي تسمح للمواطنين بالاتصال المباشر بموظفي الحكومة، وهذا يختلف عن مرحلة الفهرسة التي تساعد المواطن في البحث عن المعلومة إذ تبرز العديد من القضايا التي تتطلب التخطيط للتعامل معها مثل ما مدى جودة النظام المباشر على الخط (**online**) مقارنة بالنظام المعزول (**offline**).

#### المرحلة الثالثة: التكامل العمودي

تتجه الأنظار في هذه المرحلة نحو التحول في الخدمات الحكومية بدلا من حركة ورقمنة الإجراءات القائمة، فتحقيق الحكومة الإلكترونية ليس مجرد وضع الخدمات الحكومية على الشبكة ما يجب أن يحدث هو تحولات وتغييرات دائمة في نسق الإجراءات الحكومية ذاتها وربما في مفهوم الحكومة نفسه، فكما تعيد التجارة الإلكترونية تعريف الأعمال الخاصة والاجتمع بمنظور

المنتج والإجراءات المتبعة، فإنه يجب أن يصاحب مراحل الحكومة الإلكترونية إعادة صياغة مفهوم الخدمة الحكومية نفسها، وفي المدى البعيد فإن الفائدة القصوى من الحكومة الإلكترونية ستتحقق عندما تصاحب التغيرات التكنولوجية تغيرات في المنظمات ذاتها، فبعد انتشار خدمات المعاملات التراسلية وبلوغها درجة النمو الكامل، تزداد طموحات ورغبات المواطنين.

في نهاية المرحلة الثانية تكون نظم مرحلة المعاملات مشتتة ولها الصفة المحلية الخاصة بالوحدة الإدارية الحكومية. النمو الطبيعي بعد ذلك هو توحيد الأنظمة المجزأة على مستويات مختلفة (عموديا) ووظائف متنوعة (أفقيا) من الخدمات الحكومية، إذ تحتفظ الهيئات الحكومية بقواعد بيانات مستقلة ليست مرتبطة بالهيئات الحكومية الأخرى في نفس المستوى أو وحدات إدارية مناظرة في مستوى أدنى أو أعلى.

الهدف من التكامل العمودي هو دمج الأنظمة المحلية مع النظام العام للدولة بغرض تسهيل عملية التأكد من معلومات معينة أو البحث عن معرفة ما سيكون له تأثير واضح في ربط الشعب ببعضها البعض مثل بناء قاعدة بيانات وطنية لتسجيل المركبات الآلية، رخص القيادة وتسجيل حوادث المرور.

نظرا لأن المرحلة الثالثة تستهدف توحيد الهيئات والدوائر الحكومية المتناظرة فإن عددا من القضايا المهمة يبرز تحديات تقنية مثل التحويل الإلكتروني (Electronic Authentication)، وتطابق صيغ البيانات في حالة التبادل الإلكتروني للبيانات EDI، وكذلك سرية وأمن المعلومات الخاصة بالمواطن.

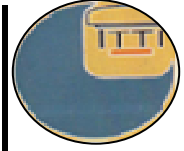
#### المرحلة الرابعة: التكامل الأفقي

التكامل الأفقي للخدمات الإلكترونية الموزعة في حاويات ووظائفية مختلفة إذ أن المواطنين يطلبون تسهيلات ومساعدات من الحكومة في أكثر من خدمة، فأولئك الذين يحتاجون إلى سكن هم بحاجة أيضا إلى تسهيل الحصول على خدمات تعليمية، رعاية صحية وإلى تموين وهكذا، يسمح ذلك بالمشاركة في المعلومات وبالتالي فإن المعلومات المخزنة لدى هيئة ما سيتم بثها لكافة الدوائر الحكومية.

نتيجة لهذا التكامل تستطيع أن تقوم المؤسسات الحكومية هنا بالاتصال بالمواطنين عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم، ومن دون أن تنتظر منهم أن يبادروا هم بالاتصال، فتقوم مثلا بإرسال رسالة للمواطنين عبر الهاتف الخليوي لتذكيره بميعاد تجديد رخصة القيادة أو دفع فاتورة الهاتف وغيرها.

خلال هذه المرحلة تكون الحكومة الإلكترونية ربطت نفسها بالمواطنين في منظومة إلكترونية واحدة ومتكاملة، بحيث يتلاشى دور الوسطاء تماما ويصبح الأداء رقمي بنسبة مائة في المائة.

#### 2. مبادرة الجزائر الإلكترونية:



1.2- استراتيجية الجزائر الإلكترونية: في إطار مساعي الجزائر لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، ومجابهة مرحلة ما بعد البترول، عكفت على تركيز مقومات الاقتصاد اللامادي وتأسيس مجتمع المعرفة عن طريق اطلاق الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الملفات الكبرى وهو برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، الذي كان نتاجا لاجتماعات تحضيرية مكثفة دامت لمدة ستة أشهر، وبمشاركة المؤسسات والإدارات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها (شنوفي و خليل، 2016، صفحة 266).

عبر توثيقة المبادرة عن الضرورة الملحة لمواكبة باقي الدول في الاستغلال المفيد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فلقد جاء فيها: استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تدخل ضمن إطار تطوير وتنمية المجتمع الجزائري القائم على العلم والمعرفة مواكبة للتحولات العميقة والسريعة التي يعرفها العالم، مبيّنة أن وضع الإدارة الإلكترونية حيز التنفيذ من شأنه تقديم طريقة في الحوكمة أكثر فعالية وشفافية، عن طريق تقديم خدمات إلكترونية يمكنها تسهيل العلاقات المتبادلة التي تربط المواطنين والمؤسسات بالإدارة العمومية.

اعتمدت هذه الخطة من خلال تقييم وضعية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر حسب نص الوثيقة على عدة مؤشرات هي: مؤشر الجدوى، النفاذ الرقمي، التحضير الإلكتروني ومؤشر نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث خلصت النتائج إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة: وهذا ما استدعى التوجه إلى رسم استراتيجية وطنية لإنشاء الحكومة الإلكترونية (قداوي، 2020، صفحة 427).

عرفت الاستراتيجية في تجسيدها منحا مختلفا، إذ ومباشرة بعد أول تعديل حكومي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010، قام وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديد بحذف كلمة 2013 من نص الاستراتيجية لتصبح "استراتيجية الجزائر الإلكترونية" وهذا دلالة على صعوبة التزام وزارته بالمخطط الزمني للتحول مثلما نصت عليه الوثيقة الأولى (بوراس و بوشارب، 2014، صفحة 26).

2.2- محاور استراتيجية الجزائر الإلكترونية: تتضمن الاستراتيجية ثلاث عشرة محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الرئيسية مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها، وتمثل هذه المحاور فيما يلي (group, 2008, pp. 7-12):

1.2.2 المحور الرئيسي (أ): تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية هدفه:

-عصرنة الإدارة من خلال ادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

-تقريب الادارة من المواطن عن طريق الخدمات الإلكترونية.

2.2.2 محور الرئيسي (ب): تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات والشركات. بهدف:

- دعم تملك تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير تطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات، وتطوير عرض الخدمات الإلكترونية.

3.2.2 محور الرئيسي (ج): تطوير آليات وإجراءات تحفيزية تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بهدف إلى:

- تعميم النفاذ إلى الأنترنت من خلال إعادة بعث عملية "أسرتك".

- زيادة الفضاءات الخاصة بالنفاذ إلى الأنترنت.

- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

4.2.2 محور الرئيسي (د): دفع تطور الاقتصاد الرقمي، بهدف إلى:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي باشرته لإعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية.

- توفير الظروف لثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في إنتاج البرمجيات وكذا توفير الخدمات والتجهيزات.

- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال نحو التصدير.

5.2.2 محور الرئيسي (هـ): تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة بهدف إلى:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

- إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع والمؤمنة.

6.2.2 محور الرئيسي (و): تطوير الكفاءات البشرية بهدف إلى:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

- تلقين تكنولوجيا الاعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

7.2.2 محور الرئيسي (ز): تدعيم البحث، التطوير والابتكار بهدف إلى:

- تطوير الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من خلال تكثيف نشاطات البحث، التطوير والإبداع.





### 8.2.2 المحور الرئيسي (ح): ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني يهدف إلى:

-قيمة جو من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، بتحديد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لها.

### 9.2.2 المحور الرئيسي (ط): الإعلام والاتصال يهدف إلى:

-التحسيس بتكنولوجيا الاتصال، ودورها في تحسين نوعية حياة المواطن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

### 10.2.2 المحور الرئيسي (ي): تميم التعاون الدولي يهدف إلى:

-امتلاك التكنولوجيات والمهارات، وهذا عن طريق المشاركات الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، وترقية الشراكات الاستراتيجية.

### 11.2.2 المحور الرئيسي (ك): آليات التقييم والمتابعة يهدف إلى:

-تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "الجزائر الإلكترونية".

### 12.2.2 المحور الرئيسي (ل): إجراءات تنظيمية يهدف إلى:

-وضع تنظيم مؤسسي متناسق، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، التنسيق والتنفيذ.

### 13.2.2 المحور الرئيسي (م): الموارد المالية. يهدف إلى:

-تقدير وتقييم الوسائل المالية الضرورية لتنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية.

-تحديد مصادر وأجهزة التمويل.

### 3. تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

#### 1.3 الإطار التشريعي:

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة الإلكترونية. نذكر منها:

#### 1.1.3 القوانين التنظيمية:

المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 اوت 1998: يضبط شروط وكيفية ممارسة خدمات الانترنت، وقد أنهى احتكار الدولة لقطاع الانترنت مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون وخواص (98-257، 1998، الصفحات 5-6).

المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أوت 2000: حدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها، حقوق والتزامات مقدمي الخدمة، الإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت (2000-307، 2000، صفحة 15).

القانون 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000: يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ويكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، وإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بتحديد إطار قانوني لسلطة ضبط مستقلة وحررة وفتحت الأبواب للمستثمرين الخواص وتكفلت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وترخيصات موزعي خدمات الانترنت (2000-03، 2000، صفحة 03).

2.1.3 الثقة الرقمية: تعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتميز وتتمتع بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية. وفي هذا المجال عمل المشرع الجزائري لاستكمال الترسنة التشريعية بعدة قوانين متعلقة بـ:

الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية: من خلال إصدار القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المتمم والمعدل للقانون المدني حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني حيث أصبح للكتابة الإلكترونية مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر ويقصد بها الكتابة الإلكترونية ذات التسلسل في الأوصاف، الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها (05-10، 2005، صفحة 17).

التوقيع الإلكتروني: اعتمد المشرع التوقيع الإلكتروني في نص المادة 2/327 بالقانون 05-10 المتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني والتي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية (05-10، 2005، صفحة 17).

التصديق الإلكتروني: بموجب المرسوم 07-162 حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، هذا الترخيص مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها، والأشخاص الذين يجوز لهم ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس شروط مقدمي خدمة الانترنت في الجزائر وعليه فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيود التجاري (07-162، 2007، صفحة 12).

الدفع الإلكتروني: من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض اعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال المادة 69 منه، والتي تنص على أن وسائل الدفع الإلكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال أو الأسلوب التقني المستعمل (03-11، 2003، صفحة 3).

3.1.3 الجريمة الإلكترونية: أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الإلكترونية تم إصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الإعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع للأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات ...



(04-15، 2004، صفحة 08). وخلال سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الإلكترونية رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها (04، 2009، صفحة 05).

2.3- مشاريع الحكومة الإلكترونية في الجزائر: بادرت الجزائر بإنجاز العديد من المشاريع في إطار تطبيق مخطط الحكومة الإلكترونية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1.2.3 بوابة المواطن: أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على الانترنت في سنة 2011، من أجل السماح للمواطن بامتلاك نفاذ مباشر وواضح إلى مجمل الإجراءات الإدارية وقائمة الخدمات التي تقدمها الإدارات وإلى كل المعلومات التي من شأنها أن تكون مفيدة له.

تمكن البوابة المواطن من الاطلاع على العديد من الخدمات على موقع واحد عوض البحث في العديد من المواقع، بحيث توفر مختلف المعلومات حول الخدمات العمومية باللغتين العربية والفرنسية، فهي الواجهة الرئيسية التي وضعت من أجل تسهيل تعاملات المواطن، وتحتوي على كم هائل من المعلومات والتي تم تبويبها إلى ثلاثة عناصر رئيسية (بلحماش، 2019، صفحة 96):

2.2.3 خدمات المواطن: هي مجموعة من الخدمات التي تهم المواطن وتمثل أساس قيام البوابة، يشمل هذا العنصر مختلف النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المطلوبة بهدف الحصول على مختلف الوثائق.

خدمات عن بعد: يحتوي هذا العنصر على 13 خدمة عن بعد، وهي عبارة عن خدمات متوفرة في مواقع خارجية "تشمل التعليم، السكن، البريد، العدالة، الوظيفة العمومية...".

الدليل: هو دليل مفصل لعناوين وأرقام الهواتف لستة أنواع من الإدارات العمومية على غرار "السفريات، الولايات، المؤسسات والوزارات، العيادات الخاصة..." لكن أغلب هذه المعلومات غير محيية خاصة أرقام الهواتف التي تم تبديلها نتيجة لتحويل اتصالات الجزائر نحو الألياف البصرية وما تبع ذلك من تغيير وتحويل للأرقام السابقة.

### 3.2.3 مشروع البلدية الإلكترونية:

من مشاريع الحكومة الإلكترونية في الجزائر رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو لتمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها.

دشنت أول بلدية إلكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في باتنة وأصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن

يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية، تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة (سعيد، 2015، صفحة 22).

مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين:

يهدف هذا المشروع إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، يمكن لأي شخص أن يطلب جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية وتعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية، كما يقدم موقع الوزارة العديد من الخدمات الإلكترونية على غرار المعلومات الخاصة بوثائق الحالة المدنية، السكن، ترقيم المركبات وغيرها، ويمكن للمواطن تحميل الاستمارات التي تتطلبها مختلف المعاملات الإدارية (بوزيان، 2018، صفحة 110).  
تطوير ووضع موقع انترنت مخصص للإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر:

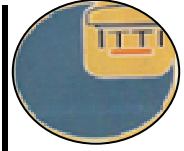
أطلق هذا المشروع سنة 2015، يهدف إلى تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسة في الجزائر، وذلك لتحسين مناخ الأعمال وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية. حيث يتم وضع بوابة إلكترونية توضح الخطوات اللازمة لإنشاء مؤسسة من خلال الشباك الوحيد الذي يتيح مركزية إجراءات الإنشاء وجعلها أكثر مرونة، حيث يتم ملء استمارة واحدة عبر الأنترنت، لتستعمل فيما بعد من قبل الأطراف المعنية (الموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الإدارة الجبائية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء) من أجل منح السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي والانخراط في الضمان الاجتماعي (مطالي، 2016، صفحة 148).

4. تقييم تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر: لمعرفة مدى تقدم برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ونظرا لغياب الإحصائيات وطنيا، تم الاعتماد على مؤشرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة الخاصة بدراسة برنامج الحكومات الوطنية. وهذا للفترة (2008-2018)، لأن أول مبادرة مدروسة لمشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر كانت سنة 2008، وآخر تقرير صدر عن المجلس لحد الآن كان سنة 2018.

1.4 الإطار النظري للمؤشرات:

1.1.4 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية EGDI:

بدأت الأمم المتحدة العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحكومة الإلكترونية من العام 2001 للدول الأعضاء بها والتي يبلغ مجموعها الآن 193 دولة، واعتبارا من العام 2008 أصبح يجرى هذا القياس مرة واحدة كل سنتين، وعلى الرغم من كثرة المؤشرات الدولية التي تقيس تقدم تطبيق الحكومة الإلكترونية إلا أن هذا المؤشر يعد من أفضلها وأدقها، غالبا ما تعتمد الدول المشاركة فيه على نتائجه في وضع السياسات وأطر التنفيذ، وهذا القياس عبارة عن مؤشر عام لتبني الحكومة الإلكترونية.



يستهدف مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية أهم أبعاد الحكومة الإلكترونية، وهي الخدمات الحكومية الإلكترونية وجودتها، والاتصالات السلكية واللاسلكية والقدرات البشرية، ويقدم المؤشر تطور الحكومات الإلكترونية على المستويات العالمية والإقليمية، ويستكشف ارتباط الحكومة الإلكترونية مع المؤشرات الأخرى كالدخل القومي. وهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية وهي مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤشر رأس المال البشري (حططاش، 2018، صفحة 81).

مؤشر الخدمة الإلكترونية OSI: يفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الإلكترونية بأربعة مراحل: خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية. ويتم استخدام درجة الإنجاز في هذه المراحل بجانب عوامل أخرى كأدوات قياس لهذا المؤشر.

يقيس هذا المؤشر الفرعي عن طريق معاينة الخدمات الإلكترونية عبر الويب، مدى تواجد دولة ما عضو في الأمم المتحدة على شبكة الانترنت، من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية الوطنية أو صفحات الاستقبال الرسمية ومواقع الوزارات والجهات الرسمية الأخرى مثل وزارات التعليم والعمل والصحة والتجارة وغيرها من المواقع ذات الصلة، ويراعى في قياس هذا المؤشر ما يلي (خنوش ، 2020 ، صفحة 410):

-الأهمية المتزايدة لمنهج الحكومة المتكاملة ودمج تقديم الخدمة الإلكترونية.

-استخدام الحكومة الإلكترونية لتوفير المعلومات والخدمات للمواطنين بخصوص القضايا المتعلقة بالبيئة.

-البيئة التحتية ودورها المساعد في رأب الهوة الرقمية، مع التأكيد الخاص على توفير الخدمات الإلكترونية الفاعلة لإشراك الفئات المهمشة والمهمشة.

-تقييم جودة المحتوى، نوعيته وتطور الخدمات الحكومية المقدمة عبر الأنترنت.

مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII: يقاس هذا المؤشر بناء على ستة عناصر متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي كالآتي (شنوفي و خليل، 2016، صفحة 271):

-عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 شخص.

-عدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000 شخص.

-عدد خطوط الهاتف لكل 1000 شخص.

-عدد الأفراد المتواجدين على الخط.

-عدد الهواتف النقالة لكل 1000 شخص.

-وعدد أجهزة التلفاز لكل 1000 شخص.

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المصدر الإحصائي للمكونات الخمس للمؤشر.

مؤشر رأس المال البشري HCI: يحسب هذا المؤشر انطلاقا من احصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلوم والثقافة "UNESCO"، بناء على أربعة عناصر هي (دنداني، 2009، صفحة 13):

-محو أمية الكبار.

-معدل الالتحاق بالتعليم.

-سنوات التعليم المتوقعة.

-متوسط سنوات التعليم.

2.1.4 مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI: يمثل مؤشر المشاركة الإلكترونية أحد المعايير التكميلية لدراسة الأمم المتحدة، ويقاس الإجراءات المتبعة في كل دولة لإشراك المواطنين في صنع السياسات والقرارات الحكومية وتطوير الخدمات العامة، وهو جزء من مؤشر الخدمات الإلكترونية.

يقصد بالمشاركة الإلكترونية عملية إشراك المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسة وصنع القرار لجعل الإدارة العامة تشاركية، شاملة، تعاونية وهادفة من أجل الغايات الأساسية والفعالة، دون أن يعني ذلك التخلي عن أوجه المشاركة التقليدية، ولا يقترن ذلك بالتصويت في الانتخابات فقط، بل يمتد ليشمل صياغة السياسات العامة وتحديد طرق توصيل الخدمة العمومية.

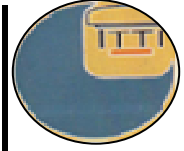
تستخدم الأمم المتحدة نموذجا من ثلاث مراحل للمشاركة الإلكترونية والذي ينتقل من المشاركة المجتمعية السلبية إلى مشاركة أكثر فعالية (قورين و بن يوسف ، 2019، صفحة 230). ويشمل النموذج:

-المعلومات الإلكترونية التي تساعد على المشاركة بتزويد المواطنين على المعلومات العامة والحصول على المعلومات عند الطلب.

-الاستشارات الإلكترونية عن طريق إشراك الأفراد في المساهمات الأعمق والنقاشات الخاصة بالسياسات والخدمات العامة.

-صنع القرارات إلكترونيا عن طريق تمكين الأفراد من تصميم خيارات السياسة العامة.

2.4 تحليل قيم مؤشر EGDI ومؤشر EPI في الجزائر:



جدول 1: تطور ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	القيمة	الترتيب	التغير	OSI	HCI	TII
2012	0.3515	121	-	0.2241	0.7114	0.1230
2014	0.3181	131	-10	0.0984	0.7377	0.1248
2016	0.3608	132	-1	0.2549	0.6463	0.1812
2018	0.3106	136	-4	0.0787	0.6543	0.1989
2020	0.2999	150	-14	0.0652	0.6412	0.1934
2022	0.4227	130	20	0.2153	0.6640	0.3889

Source: (UNDESA, E-Government Survey 2012, 2014, 2016, 2018, 2020, 2022)

يلاحظ تذبذب مؤشر الخدمة الإلكترونية (OSI) إذ وصل إلى ذروته عند 0.2549 سنة 2016، لينخفض بعدها سنة 2020 إلى 0.0652 مسجلا بذلك أدنى مستوى له ثم ارتفع بعد ذلك إلى 0.2153 سنة 2022، حيث أن المؤشر لم يتجاوز قيمة 0.2600، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى النقص الفادح الذي تعاني منه الخدمات الإلكترونية في الجزائر وضعف حضور المؤسسات الحكومية على شبكة الانترنت.

بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري HCI فقيمه مستقرة ومتقاربة، إذ سجل أعلى نسبة له عند 0.7377 سنة 2014، لينخفض بعدها حتى وصل إلى 0.6412 سنة 2020، ثم تحسن في 2022

قليلا ببلوغه قيمة 0.6640. قيم هذا المؤشر تعتبر من أحسن المؤشرات التي حققتها الجزائر وهذا راجع لتحسن المقومات والعناصر التي يعتمد عليها في حسابه كمعدل الأمية والتعليم، كما أن هذا المؤشر لا يرتبط بشكل بالحكومة الإلكترونية.

أما مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) فنلاحظ رغم ضعف قيمه إلا أنه سجل تحسنا مستمرا، حيث ارتفعت قيمته من 0.1230 سنة 2012 إلى 0.3889 سنة 2022 موضحا حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، لكن بالرغم من ذلك إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب فمازال هناك ضعف في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بشبكة الأنترنت.

أخيرا نتيجة لكل ذلك يتأثر مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية EGDI كونه مركب من المؤشرات الثلاثة السابقة، فنلاحظ تذبذب في أدائه بانخفاضه من 0.3515 سنة 2012 إلى 0.2999 سنة 2020 ثم تحسنه سنة 2022 حيث بلغ قيمته

0.4227 محتلة بذلك الجزائر المرتبة 130 عالميا متقدمة بـ 20 مرتبة في ظرف سنتين، إلا أن هذا التحسن يبقى غير كاف لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال. فقيم المؤشر المنخفضة والضعيفة مقارنة بالمعدلات العالمية تدل على ضعف جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

جدول 2: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI).

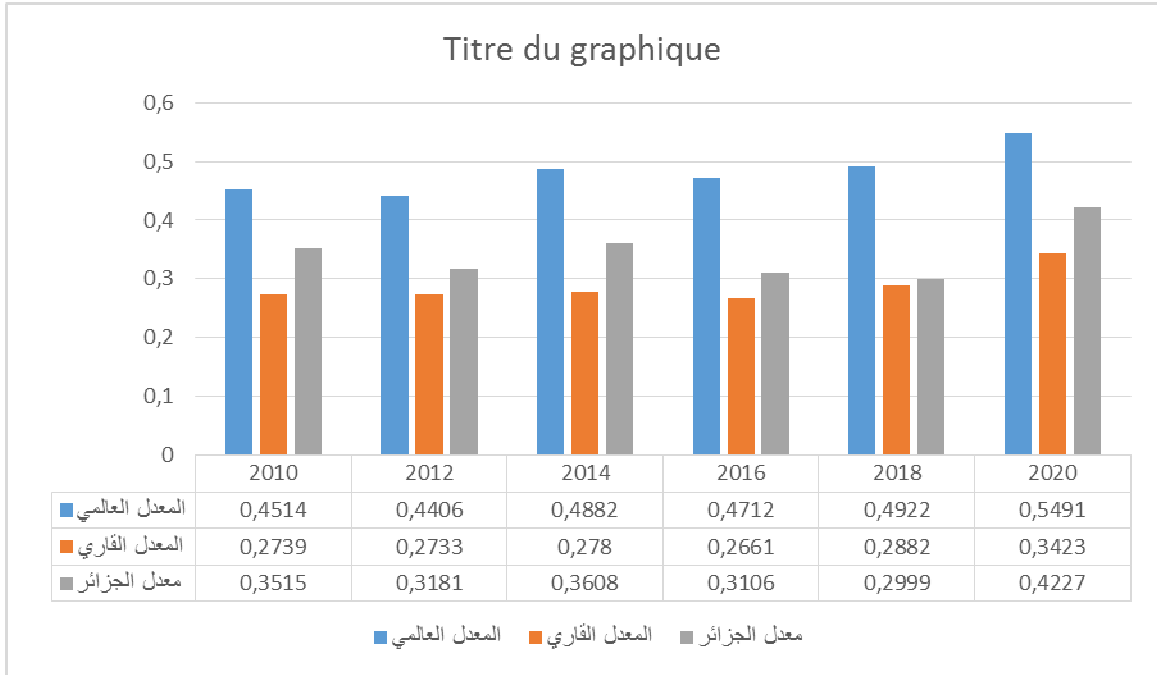
السنوات	القيمة	الترتيب	التغير
2012	0.0227	152	-
2014	0.0143	157	-5
2016	0.0526	124	33
2018	0.0784	172	-48
2020	0.1186	167	5
2022	0.2022	165	2

Source: (UNDESA, E-Government Survey 2012, 2014, 2016, 2018, 2020, 2022)

يلاحظ ضعف أداء مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI) وتباين قيمه خلال فترة الدراسة إذ سجلت أدنى قيمة له سنة 2014 حيث قدرت بـ 0.0143، أما أعلى قيمة له هي 0.2022 سنة 2022. رغم ارتفاع أداء المؤشر إلا أننا نلاحظ تراجع في ترتيب الجزائر عالميا، فبعدها كانت تحتل المرتبة 124 عالميا سنة 2016 رغم الأداء المنخفض أصبحت تحتل المرتبة 165 عالميا في 2022. ما يعبر عن تخلف المشاركة والديمقراطية الإلكترونية في الجزائر أي ضعف الخدمات الإلكترونية التفاعلية بين الحكومة والمواطن (كعدم اشراك المواطنين في عملية صنع القرار).

شكل 1: مقارنة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر مع المعدل العالمي والمعدل القاري (افريقيا).





Source: (UNDESA ,E-Government Survey 2010, 2012, 2014, 2016, 2018, 2020)

خاتمة:

بدأت الجزائر جهودها لتجسيد مجتمع معلوماتي منذ مطلع سنة 2000 وهذا يتضح من خلال التشريعات والقوانين المصدرة خلال هذه الفترة، مركزة على مجال البريد والاتصالات، إلا أنها لم تضع خطة واضحة وشاملة ليتشكل مجتمع معلوماتي حقيقي واقتصاد رقمي حتى ديسمبر 2010.

بعد مرور اثنتا عشرة سنة على تبني الجزائر لمشروع الحكومة الإلكترونية وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات المتواضعة في بعض الخدمات العامة، إلا أن المشروع لم يتعدى المرحلة الأولى من مراحل التحول إلى حكومة إلكترونية هذا ما وضحته النتائج، فالمؤسسات الحكومية مازالت تتسم بالبيروقراطية، ما جعل الجزائر تتذيل الترتيب العالمي متخلفة عن ركب الدول المتقدمة والرائدة في مجال الحكومة الإلكترونية، هذا راجع بالإضافة لعدة أسباب وصعوبات نذكر منها:

-ضعف التخطيط الاستراتيجي والتصور الممنهج للمشروع والاهتمام اللازم بالمشروع.

-عدم استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ورداءة شبكة الانترنت.

-جمود ومحدودية التشريعات المتخصصة ضمن هذا المجال.

-نقص المختصين من ذوي الكفاءات.

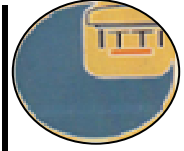
-عجز الاتصال المؤسساتي.

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- توعية الموظفين بأهمية الحكومة الإلكترونية من خلال الندوات.
  - تعزيز وتطوير قطاعات البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
  - توفير رقابة محكمة من طرف الوزارة الوصية على تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية.
  - توفير البيئات الحاضنة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي سواء العلمية، التجارية أو التشريعية.
  - رفع التنافسية في قطاع الاتصالات من خلال تفعيل برامج الخصخصة من أجل تحسين جودة الخدمات وتوفيرها بأسعار مناسبة.
  - العمل التكاملي بين جميع المؤسسات الحكومية.
- أخيرا وخلال الأزمة الصحية التي يمر بها العالم (جائحة كورونا)، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية برزت أهمية ضرورة تسريع إنجاز هذا المشروع.

المراجع:

- Bank, T. W. (2002). New-Economy Sector Study Electronic Government and Governance: Lessons for Argentina. Washington.
- group, è. (2008). e-Algérie 2013. Algérie.
- OECD. (2003). OECD E-GOVERNMENT FLAGSHIP REPORT "The E-Government Imperative". paris.
- UNDESA. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future. new york.
- WBG. (2002). new economy sector study electronic government and governance: lessons for argentina. washington.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307. (15 أكتوبر، 2000). يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها .  
الجريدة الرسمية العدد 60.
- أمر رقم 03-11. (27 أوت، 2003). يتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية العدد 52.
- جمال رحمانى بوزيان. (2018). تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، الصفحات 97 - 112.
- زهرة بوراس، و أحمد بوشارب. (2014). مدى نجاعة العمل الإداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية.



- سليم بلحماس. (جويلية، 2019). واقع جاهزية الحكومة الإلكترونية بالجزائر: قراءة في المؤشرات والمعوقات. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، الصفحات 92 - 103.*
- سمية بومروان. (2014). *الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية - دراسة مقارنة -* (الإصدار الطبعة الأولى). السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد.
- صليحة خنوش. (03 مارس، 2020). واقع تبني الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: استعراض مؤشرات التطبيق مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16، الصفحات 405 - 418.*
- عبد الحكيم حططاش. (2018). دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) (أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 01.
- عبد القادر قداوي. (03 مارس، 2020). إمكانية الانتقال إلى "الحكومة المنقلة" في الجزائر حكومة المملكة العربية السعودية نموذجاً. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 419-436.*
- عبد الله حاج سعيد. (02 أكتوبر، 2015). تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر. *الإنسان والمجال، الصفحات 07 - 36.*
- قانون رقم 04-15. (10 نوفمبر، 2004). مؤرخ في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1996 والمتضمن قانون العقوبات. *الجريدة الرسمية العدد 71.*
- قانون رقم 05-10. (26 جوان، 2005). مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو سنة 2005 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل ويتمم. *الجريدة الرسمية العدد 44.*
- قانون رقم 09 - 04. (16 أوت، 2009). يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009.
- قانون رقم 03-2000. (06 أوت، 2000). مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. *الجريدة الرسمية العدد 48.*
- قويدر حاج قورين، و أحمد بن يوسف. (جوان، 2019). تقييم مسار التحول نحو الحكومة الإلكترونية بالجزائر في ظل تجارب عالمية وعربية. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 20، الصفحات 211 - 238.*
- ليلي مطالي. (31 ديسمبر، 2016). متطلبات ارساء حكومة إلكترونية ناجحة. نماذج وتجارب عالمية وعربية. *revue d'economie et de statistique appliquée، 13، الصفحات 133-151.*

- محمد أمين دنداني. (01 أفريل، 2009). جودة وآفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنقالة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية -، 04، الصفحات 06 - 31.
- محمد مدحت محمد. (2016). الحكومة الإلكترونية. الرياض، المملكة العربية السعودية: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-162. (07 جوان، 2007). يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422 الموافق 9 مايو سنة 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية. الجريدة الرسمية العدد 37.
- مرسوم تنفيذي رقم 98-257. (26 أوت، 1998). يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها. الجريدة الرسمية العدد 63 الصادر 4 جمادى الأولى عام 1419 هـ الموافق 26 غشت سنة 1998 م.
- نور الدين شنوفي، و مولاي خليل. (31 يناير، 2016). الاتجاه نحو إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 06، الصفحات 257 - 288.